مجلة معهد الإمام الشاطبي

العدد اثنا عشر ووجه تأنيثه في قوله تعالى:

﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾

إعداد

د.عبد الله بن سالم بن عوض الشمالي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

- من مواليد عام ١٣٨٧هـ بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية.
- تخرج في كلية الآداب بجامعة الملك عبد العزيز بمدينة جدة عام ١٤١٢هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية بجامعة ليدز بالمملكة المتحدة عام ١٤١٩هـ، كما نال شهادة الدكتوراه من قسم الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بجامعة أم القرى عام ١٤٢٦هـ باطروحة: "**وقوف القرآن وعلاقتها بالمعنى والتركيب من خلال كتاب (إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله) لابن الأنباري**".
- البريد الشبكي: ALNAQID2013@HOTMAIL.COM

الملخص

تناول هذا البحث أمرين مهمين في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف:١٦٠]، وهما:

أولاً: مخالفة التمييز لمعدوده من جهة التذكير والتأنيث؛ حيث جاء التمييز ﴿أَسْبَاطًا﴾ مذكرا، في حين أن معدوده ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾ جاء مؤنثا. والقاعدة تقتضي توافقهما وعدم اختلافهما.

ثانياً: مجيء تمييز العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾ جمعاً، والأصل أن يكون تمييز الأعداد المركبة مفردا.

فكان السؤال الملحّ في هذا البحث: هل كلمة ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييز للعدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾ أم لا؟

لذلك جاء هذا البحث لتقصي آراء العلماء في هذين الأمرين، وجمع أقوالهم، وكشف توجيهاتهم النحوية لهذه الآية، والأوجه الإعرابية فيها، وبيّن أن للعلماء فيها عدة آراء:

فمن العلماء من رأى أن ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييز للعدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، وأجاز أن يكون التمييز جمعا، وأن العدد اكتسب تأنيثه من الصفة أو البدل الذي لحقه وهو قوله: ﴿أُمَمًا﴾، وأصحاب هذا الرأي قلة. ومنهم من قال بأنه تمييز؛ ولكنه يؤَوِّله بمفرد مؤنث. ومنهم من عدَّه بدلاً من العدد ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ﴾، ورأى بأن التمييز مفرد محذوف، وقدّر المعنى: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطا أمما، وهذا هو قول جمهور النحاة. وبعضهم جعله نعتاً أو بدلاً من التمييز المحذوف.

وجميع هذه الآراء ترى الدراسة أنها معتبرة، ولها قَدْر من الوجاهة والقبول؛ ولكنها رجحت قول الجمهور لانسجامه مع القاعدة المطَّردة، وموافقته لشواهد اللغة، ونهج كلام العرب، وعدم جنوحه إلى التكلف وكثرة التأويل أو التقدير.

وفي ثنايا هذه الدراسة مزيد إيضاح وتفصيل لما أجملته هنا، يجلِّي هذه الآراء، ويبين الراجح فيها من المرجوح.

الكلمات المفتاحية: قطّعناهم- أسباطًا- أممًا- العدد- اثنتي عشرة- التمييز.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل علينا كتابه فأحكم وأعجز، والصلاة والسلام على نبينا محمد الذي بلغ الرسالة فأبان وأوجز، أما بعد:

فعند قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف:١٦٠]، يُلحظ فيها أمران يتعلقان بالنحو وقواعد اللغة:

أولهما: أن العدد ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ من الأعداد المركبة، وجاء تمييزه هنا جمعاً، وهو قوله: ﴿أَسْبَاطًا﴾، والمعروف من قواعد اللغة أن تمييز الأعداد المركبة يكون مفرداً لا جمعا.

وثانيهما: أن العدد نفسه ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ مؤنث؛ ولكنْ تبعه تمييزه مُذكّرا، والقياس أن تمييز العدد ﴿اثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ يجب أن يطابق معدوده في التذكير والتأنيث.

فهذان الملحظان جديران بالبحث ومعرفة أقوال العلماء فيهما؛ لكن الأمر الثالث والأهم الذي استحثني على القيام بهذه الدراسة، وتقصي آراء العلماء في تخريج هذه الآية هو ما وجدته في بعض هذه الآراء، من اطِّراحٍ للقاعدة النحوية، وعدم احتفاءٍ بقول جمهور النحاة فيها، وإعراضٍ عن القياس، ومخالفةٍ لما اضطرد من كلام العرب، وقامت عليه الشواهد في أشعارهم، وفي مقابل ذلك، التشبث بظاهر النص، وأخذه بالقبول دون محاولةٍ للتقدير، أو تأويل المعنى حتى يتوافق مع القاعدة النحوية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن هذه الآية من الآيات التي أثار حولها المستشرقون بعض الإشكالات اللغوية؛ فرغبت في استجلاء هذا الأمر وإيضاحه.

أهداف البحث: استقصاء آراء العلماء في الآية السابقة حول مخالفة التمييز لمعدوده من جهة التذكير والتأنيث، والأصل أن يوافقه، وكذلك حول مجيء تمييز

العدد (اثنتي عشرة) جمعا، والأصل أن يكون مفردا، ثم الوصول بعد ذلك إلى ترجيح بين هذه الآراء.

أسئلة البحث:

١- هل لفظة (أسباطا) في الآية الكريمة تمييز للعدد (اثنتي عشرة) أم لا؟

٢- هل يمكن أن يأتي التمييز جمعا بعد الأعداد المركبة؟

٣- ما هي الأوجه الإعرابية للعدد (اثنتي عشرة)، وكذلك للفظتي: (أسباطا وأمما)؟

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت ادعاءات وشبهات المستشرقين وإشكالاتهم حول بعض الآيات، ومنها هذه الآية، وقامت بالرد عليها، ومن هذه الدراسات:

١- حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المستشرقين، للدكتور: عبد الصبور مرزوق وآخرين.

٢- عصمة القرآن وجهالات المبشرين، للدكتور: إبراهيم عوض.

٣- المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن، للدكتور: آدم بمبا.

وتميزت هذه الدراسة عن سابقاتها بأنها تفردت بدراسة موضع واحد أو آية واحدة وتوسعت في إيراد ما ذكر حولها في كتب النحو واللغة وكتب التفسير والإعراب، وجمعت بينها وبين ما ذُكر في الرد على المستشرقين عند المعاصرين.

لذلك جاءت هذه الدراسة -بعد توفيق الله- لكي تستجلي هذه الأمور، وتستحضر آراء علماء اللغة والنحو والتفسير فيها، وتذكر أدلة وقرائن كل رأي، وبراهين كل فريق، وتبين الاختلافات والفروق بين هذه الآراء، وتكشف التوجيهات النحوية والدلالية لهذه الآية، وتوضح التخريجات المحتملة لها التي توافق اللغة العربية وقواعدها، وأيضا تحاول الترجيح بين هذه الآراء على قدر

الإمكان، دون التقليل من شأنها أو التنقص منها. وكان السؤال الملحّ في هذه الدراسة: هل كلمة ﴿أَسْبَاطًا﴾ تمييز للعدد ﴿ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ﴾ أم لا؟

فقامت خطة هذه الدراسة على مبحثين:

المبحث الأول: تناول الجانب التنظيري، وما تنص عليه قواعد اللغة العربية في هذه المسألة، واستقصاء آراء النحاة في العدد (اثني عشر)، من حيث تركيبه، وإعرابه، وتذكيره وتأنيثه، وما يتصل به، وكذلك تناول بالبحث تمييزه من جهة إفراده وجمعه، وأيضا من جهة موافقته لمعدوده، وما يحتمل من أوجهٍ خارجة عن القاعدة المطّردة.

أما المبحث الثاني: فقد ركّز في الدراسة على تخريج هذه الآية التي قام عليها البحث، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، وذلك بما يتوافق مع قواعد العربية، مع توسع في بيان آراء العلماء وتوجيهاتهم النحوية، وذكر الأوجه الإعرابية فيها.

وقد تم رصد هذه الآراء، وتوثيقها من مظانها ومصادرها الأصلية، التي اعتمد عليها البحث.

ومن ثم خلصت هذه الدراسة إلى الترجيح بين هذه الآراء على قدر الاستطاعة، دون الانتقاص أو التقليل من شأن هذه الآراء الصادرة عن فحول علماء اللغة وجهابذتها.

المبحث الأول

مكونات العدد (اثنا عشر، واثنتا عشرة) وإعرابه

مكونات العدد (اثنا عشر):

يتكون العدد اثنا عشر من جزأين: أول هذين الجزأين (اثنان واثنتان) على لغة الحجازيين، و(ثنتان) على لغة بني تميم[١]، وثانيهما هو (عشَر وعشْرة)، فأما الأول فيتطابق مع معدوده، حيث يُذَكّر مع المذكر، فيقال: اثنان ، ويؤنث مع المؤنث، فيقال: اثنتان[٢]، ولا يجمع بينه وبين معدوده، قال ابن هشام في شأن العددين واحد واثنين: «لا يجمع بينهما وبين المعدود، لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك (رجل) يفيد الجنسية والوحدة، وقولك (رجلان) يفيد الجنسية وشفع الواحد، فلا حاجة إلى الجمع بينهما»[٣].

وقد ورد إضافة العدد اثنان إلى معدوده في قول الراجز[٤]:

كأنَّ خِصييهِ منَ التّدلدُلِ ظرفُ عجوزٍ فيهِ ثِنتا حنظلِ

وهذا خلاف القول بمنع الجمع بينهما، حيث أضافه إلى كلمة (حنظل) وهي اسم جنس يدل على الكثرة، وأولى بالعدد القليل أن يضاف إلى العدد القليل؛ وإنما أجازه سيبويه على تقدير ثنتان من الحنظل، أي لا يرى إضافة العدد مطلقا إلى اسم الجنس إلا بهذا التقدير، حيث يقول: «وقد يجيء، خمسة كلاب، يراد خمسةٌ من الكلاب، كما تقول: هذا صوت كلاب، أي هذا من هذا الجنس، وكما تقول: هذا

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٤٦).

(٢) انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٤/ ٢٤٣).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٤٣).

(٤) الراجز هو خطام المجاشعي، أو جندل ابن المثنى، وقيل لسلمى الهذلية أو شماء الهذلية في خزانة الأدب للبغدادي (٧/ ٤٠٠، ٤٠٤). الدرر اللوامع للشنقيطي (٤/ ٣٨).

حب رمان، وقال الراجز: ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل»[(١)].

قال المبرد: «ولو أراد مريد في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر؛ لأنه كان الأصل، لأن التثنية جمع، وإنما قولك جمع: أنه ضمُّ شيءٍ إلى شيء»، ثم ذكر البيت السابق[(٢)].

وذكر أبو حيان الأندلسي أنه لا يأتي إلا في ضرورة شعرية أو في شذوذ من الكلام[(٣)]، وقال: «وكان الصواب أن يقول: فيه حنظلتان»[(٤)]، ثم بين أن اللفظ المؤدي معنى الجمع؛ سواء كان اسم جمع أو اسم جنس إذا أضيف إلى العدد مطلقا ففيه ثلاثة مذاهب[(٥)]:

أولها: أنه لا يقاس عليه، ويكتفى بما هو مسموع عن العرب، وأشار إلى أنه مذهب الأخفش[(٦)]، والمبرّد[(٧)]، وأبي علي الفارسي[(٨)]، واختيار ابن مالك[(٩)] وابن هشام[(١٠)].

والثاني: أنه يقاس عليه، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[(١١)].

والثالث: إذا كان اسم الجمع يستعمل للقلة فيجوز إضافة العدد إليه، وإذا

---

(١) الكتاب (٣/ ٥٦٩).

(٢) المقتضب (٢/ ١٥٦).

(٣) وتبعه في ذلك السيوطي، انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٧٠، ٢٧١).

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب (٢/ ٧٤٦).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٧٤٦، ٧٤٧).

(٦) انظر رأي الأخفش في شرح الكافية للرضي (٤/ ٢٥٣)، همع الهوامع (٢/ ٢٧١).

(٧) انظر: المقتضب (٢/ ١٥٨، ١٦٠).

(٨) ذكر السيوطي في هذه المسألة أن أبا علي يرى القياس إن كان قليلا. انظر الهمع (٢/ ٢٧١).

(٩) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩٢، ٣٩٣).

(١٠) ظاهر كلام ابن هشام في أوضح المسالك جواز الإضافة لاسم الجمع على قلة، حيث يقول: «وقد يخفض بإضافة العدد». انظر: أوضح المسالك (٤/ ٢٤٦).

(١١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور (٢/ ٢١، ٣٢)، المقرب (٢/ ٣٣٥، ٣٣٦).

استُعمل للقليل والكثير فلا يجوز[١].

أما من جهة تذكير العدد وتأنيثه ففيه تفصيل بحسب المعدود، فالمعتبر فيه مفرد المعدود لا جمعه، فيقال: ثلاثة سجلات، فمفردها سجلّ، وهو مذكر؛ لذلك أُنّث العدد، بخلاف البغداديين والكسائي، حيث يقولون: ثلاث سجلات، فيعتبرون لفظ الجمع، أما مع اسمي الجمع والجنس فالعبرة بحالهما[٢].

والكلام حول إضافة المعدود للعدد، أو تذكير العدد وتأنيثه، واسع ومتشعب، ويستحق أن يفرد ببحث مستقل، يستقصي أقوال العلماء فيه، ويبين الراجح من المرجوح، ولكني أكتفي بما ذكرت دون زيادة تفصيل؛ لأن المقصود في هذا الموضع هو بيان القول في إضافة العدد (اثنان) إلى اسم الجنس أو اسم الجمع، وليس المراد الحديث عن جميع الأعداد، والاستفاضة في ذكر الآراء، وإنما يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وأما الجزء الثاني من العدد (اثنا عشر) فهو (عَشَر) للمذكر و(عَشْرَة) للمؤنث، ويسكن أهل الحجاز شِينَ عشْرة، وتكسرها تميم[٣]، وقد فتحها[٤]بعض العرب[٥]، قال سيبويه: «وإن جاوز المؤنث العشر فزاد واحداً قلت: إحدى عَشِرَة بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَبِقَة، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَة، كأنما قلت: إحدى تَمْرَة»[٦]، أما (عَشَر) فمفتوح الشين والعين[٧]، قال ابن مالك: «وربما سُكن عين

(١) ذكر السيوطي أن هذا مذهب المازني. انظر: الهمع (٢/ ٢٧١).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٠، ٧٥٥)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٣/ ٣١٤، ٣١٨).

(٣) قرأ بالكسر مجاهد وطلحة وغيرهما في قوله تعالى: ﴿ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗا﴾ [البقرة:٦٠]، انظر: البحر المحيط (١/ ٣٩١).

(٤) ذكر السيوطي أن سبب الفتح هو الرجوع إلى الأصل فيها، وقد قرأ به الأعمش، انظر: الهمع (١/ ٢٢١).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٨).

(٦) الكتاب (٣/ ٥٥٧).

(٧) الهمع (٣/ ٢٢١).

(عشرة)»[(١)].

وتطابق العشرة معدودها في التذكير والتأنيث، يقول أبو حيان الأندلسي: «وتسقط التاء من (عشرة) للمذكر فتقول: ثلاثة عشر، وتثبت للمؤنث، فتقول: إحدى عشرة واثنتا عشرة»[(٢)].

إعراب العدد (اثنا عشر واثنتا عشرة) وتمييزه:

الأعداد المركبة من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) مبنية على الفتح، قال المبرد: «وألزموها الفتح؛ لأنه أخف الحركات؛ كما قالوا: هو جاري بيتَ بيتَ...»[(٣)]، ويستثنى منها (اثنان) و(اثنتان)، فإنهما يعربان كالمثنى[(٤)].

قال سيبويه: «وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة (خمسة عشر)؛ وذلك أن الإعراب يقع على الصدر فيصير (اثنا) في الرفع، و(اثني) في النصب والجر، و(عشر) بمنزلة النون[(٥)]، ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في (مسلمين)»[(٦)].

وذهب ابن درستويه وابن كيسان[(٧)] إلى أن الصدرين مبنيان. وقد أورد أبو حيان رأي ابن درستويه عند إعرابه للعدد ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠]، حيث قال: «وفي محفوظي أن ابن درستويه ذهب إلى أن (اثنا) و(اثنتا) و(ثنتا) مع (عشر) مبنيٌ، ولم يجعل الانقلاب دليل الإعراب»[(٨)].

---

(١) وعدّ القراءة بها شاذة، انظر: شرح التسهيل (٢/ ٤٠٠، ٤٠١).

(٢) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٨).

(٣) المقتضب (٢/ ١٦١).

(٤) انظر: أوضح المسالك (٤/ ٢٥٦).

(٥) أي تقع موقع نون المثنى في العدد: اثنان، فإنها جزء من تركيبه، وفي نون المثنى تفصيل ليس هذا مقامه.

(٦) الكتاب (٣/ ٣٠٧).

(٧) انظر رأي ابن كيسان في المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ٨٠).

(٨) البحر المحيط (١/ ٣٩١).

وقال في الارتشاف: «و(اثنا عشر)، و(اثنتا عشرة) معربان صدرا، مبنيان عجزا، هذا مذهب الجمهور»[(١)]. وذكر الأزهري في شرحه على التوضيح أن البناء على الفتح في الأعداد المركبة مطلقا جاء لتعادل خفته ثقل التركيب، وبيّن أن الكلمة الأولى بُنيت لأنها نزلت بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، أما الثانية فبُنيت لتضمنها حرف العطف، أي أن الأصل: أحدٌ وعشرةٌ، خمسةٌ وعشرةٌ[(٢)]، أو لوقوعها موقع التنوين، يقصد في المفرد، ثم استثنى العددين: اثنين واثنتين، وعلل بناء العقد بعدهما بقوله: «لوقوع ما بعدهما موقع النون، وليسا مضافين للعقد، وقيل: مضافان إليه، وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف»[(٣)].

ويظهر من مما سبق أنه لا يجوز إضافة العددين اثني عشر واثنتي عشرة إلا بحذف الجزء الثاني منهما، وهو: عشر أو عشرة؛ لأنهما ينزلان منزلة النون من المثنى، وكذلك من جمع المذكر السالم، فهما لا يضافان إلا بعد حذف النون منهما؛ لذلك فإن الجزء الثاني من العدد وهو: عشر، مبني لوقوعه موقع حرف النون، حيث يقول الأزهري: «والاسم إذا وقع موقع الحرف بُني»[(٤)].

أما بقية الأعداد المركبة فيجوز فيها الإضافة، حيث يقول أبو حيان الأندلسي متابعا لسيبويه: «وأما (عَشَرَ) فمبني لقيامه مقام النون، ولذلك لا يضاف إليهما، لا تقول: اثني عشَرِك ولا اثنتا عشرتِك، بخلاف أخواته من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، فإنه يجوز إضافته»[(٥)].

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٩).

(٢) وقد ورد هذا أيضا في المقتضب (٢/ ١٦١).

(٣) التصريح بمضمون التوضيح (٢/ ٤٥٨، ٤٥٩).

(٤) التصريح (٢/ ٤٥٩).

(٥) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٥٩).

إعراب التمييز بعد العدد (اثنا عشر):

التمييز بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعة وتسعون يكون مفردا منصوبا، قال ابن مالك: «مفسر ما بين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز، فيتناول هذا القول أحد عشر وإحدى عشرة وتسعة وتسعين وتسعا وتسعين وما بينهما، كقوله تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، وكقوله ﷺ: «إن لله تسعة وتسعين اسما»[(١)]، ودل قولي: (بواحد) على أن جمعه وهو تمييز لا يجوز مطلقا»[(٢)].

ومن بين هذه الأعداد العددان: اثنا عشر واثنتا عشرة، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠].

وقد ورد ذكر العدد: اثنا عشر واثنتا عشرة في القرآن خمس مرات في أربع من سور القرآن الكريم، وسأذكر هذه المواطن من القرآن مبينا إعراب العدد وتمييزه:

١ – قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة:٦٠]: فالعدد (اثنتا عشرة) هنا مكون من جزأين: (اثنا) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى، و(عشرة) جزء العدد المركب، مبني على الفتح دائما[(٣)]، وذكر أبو حيان أنه في موضع خفض بالإضافة[(٤)]. وقال الأستاذ محمود صافي: «عشرة: جزء عددي مبني على الفتح لا محل له»[(٥)].

و﴿عَيْنًا﴾ هو تمييزه، مفردٌ منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. قال أبو حيان: «منصوب على التمييز، وإفراد التمييز المنصوب في باب العدد لازم

(١) صحيح البخاري: مختصر الزبيدي (٢/ ٢٩٩).
(٢) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٢).
(٣) انظر: إعراب القرآن لمحي الدين درويش (١/ ١١١).
(٤) انظر: البحر المحيط (١/ ٣٩١).
(٥) الجدول في إعراب القرآن وصرفه لمحمود صافي (١/ ١٠٨).

عند الجمهور، وأجاز الفراء أن يكون جمعا»[١].

٢- قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة:١٢]: العدد ﴿ٱثْنَىْ عَشَرَ﴾ في هذه الآية مركّب، فجزؤه الأول ﴿ٱثْنَىْ﴾ مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى، والجزء الثاني﴿عَشَرَ﴾ اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب[٢]، و﴿نَقِيبًا﴾ تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

٣- قال تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا... ﴾ [الأعراف:١٦٠]. وهذه الآية هي مدار هذا البحث، وسوف أبسط القول فيها لاحقا، وأذكر الآراء والاختلافات التي دارت فيها.

٤- قال تعالى: ﴿ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف:١٦٠] : العدد (اثنا عشر) في هذه الآية فاعل للفعل (انبجست)، و(عيناً) تمييز[٣]. يقول محمود صافي: «(اثنتا) فاعل مرفوع، وعلامة الرفع الألف، وحُذفت النون لمشابهة التركيب للإضافة، (عشرة) جزء عددي لا محل له، (عيناً) تمييز منصوب»[٤].

٥- قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ...﴾ [التوبة:٣٦]، العدد (اثنا عشر) مكون من جزأين ، الأول منهما (اثنا)، وهو خبر إن[٥]، وذكر النحاس أن هذه الآية تحتوي على اسم إن و خبرها، وقال: «وأعربت (اثنا عشر) دون نظائرها؛ لأن فيها حرف الإعراب أو دليله»[٦]، يقصد أن ألف الاثنين في (اثنا) هي

(١) البحر المحيط (١/ ٣٩١).
(٢) انظر: الجدول في إعراب القرآن (٣/ ٢٤٩).
(٣) انظر: إعراب القرآن لمحي الدين درويش (٣/ ٦١).
(٤) الجدول في إعراب القرآن (٥/ ٩٠).
(٥) الدر المصون (٦/ ٤٤).
(٦) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (٢/ ٢١٣).

حرف الإعراب أو علامته، فهو خبر (إن) مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى. قال محي الدين درويش: «و(عشر) جزء عددي مبني على الفتح، و(شهرا) تمييز»[(١)]، و(عشر) عند الأستاذ محمود صافي لا محل له من الإعراب[(٢)].

وقد اُختلف في التمييز هنا هل يأتي مبيناً أم مؤكدا، يقول ابن هشام: «(فشهراً) مؤكد لما فهم من (إن عدة الشهور)، وأما بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) فمبين»[(٣)]، فابن هشام هنا يميل إلى أن التمييز مبين لعامله وهو (اثنا عشر)؛ لأن العامل في التمييز هو المميز، ولم ينفِ أنه مؤكد لمضمون الكلام المتقدم، وقد خالفه الدماميني في شرحه للمغني، حيث جعل التمييز في هذه الآية مؤكدا لا مبينا[(٤)]، وتعقبه الشمني في حاشيته، وردّ قول الدماميني[(٥)]. وقال السمين الحلبي: «و(شهراً) نُصب على التمييز، وهو مؤكد لأنه قد فهم ذلك من الأول»[(٦)].

ومسألة مجيء التمييز مؤكدا لعامله فيها خلاف بين العلماء، وقد ظهر الخلاف في قضية اجتماع الفاعل الظاهر لنعم وبئس مع التمييز، هل يجوز؟ أم لا يجوز؟ وإذا جاء مؤكدا هل يكون تمييزا أم حالا؟

التفصيل في هذا الخلاف ليس موطن بحثنا؛ ولكن له طرف صلة بتمييز العدد (اثنا عشر) في الآية الآنفة الذكر؛ فرغبت في التعريج عليه دون الدخول في تفصيلاته.

---

(١) إعراب القرآن للدرويش (٣/ ٢١٤).

(٢) الجدول في إعراب القرآن وصرفه (٥/ ٢٨٤).

(٣) مغني اللبيب (٦٠٤).

(٤) انظر: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (١/ ٢٩٦).

(٥) انظر: حاشية الشمني (٢/ ٣١٦).

(٦) الدر المصون (٦/ ٤٤).

ذكر ابن مالك[١] أن التمييز لا يقتصر على رفع الإبهام، بل قد يأتي للتوكيد، كما هو الحال في التمييز مع الفاعل الظاهر في (نِعْم) و(بِئس)، وأشار إلى أن سيبويه[٢] يمنع الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، بحجة أن التمييز في الأصل جاء لرفع الإبهام، فإذا ظهر الفاعل زال الإبهام، فحينئذٍ لا حاجة للتمييز. ثم ردَّ على حجة سيبويه بقوله: «وهذا الاعتبار يلزم منه منع التمييز في كل ما لا إبهام فيه كقولك: له من الدراهم عشرون درهما، ومثل هذا جائز بلا خلاف. و منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[التوبة:٣٦] ، وقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف:١٥٥] ... فكما حُكم بالجواز في مثل هذا وجُعل سبب الجواز التوكيد لا رفع الإبهام، فكذلك يفعل في نحو: نعم الرجل رجلا، ولا يمنع»[٣]. وابن هشام – كما ذكرت سابقا في المغني – يرى أن التمييز يأتي مبينا لعامله لا مؤكدا له، وقد ردَّ المثال السابق حيث قال: «وأما إجازة المبرد[٤] ومن وافقه: (نِعْم الرجل رجلا زيد) فمردودة»[٥]. يقصد إجازتهم أن يجتمع فاعل (نعم) الظاهر مع التمييز، وأن يكون (رجلا) تمييزا مؤكدا، في حين أنه في (قطر الندى) ذكر أن الحال والتمييز يأتيان مؤكدان، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، وقول الشاعر: (من خير أديان البرية دينا)[٦]، ومنه: (بئس الفحل فحلهم فحلا)[٧]، وذكر أن سيبويه يمنع مجيء التمييز مؤكدا، ويؤول (فحلا)

(١) انظر: شرح التسهيل (٣/ ١٤، ١٥).
(٢) انظر: الكتاب (٢/ ١٧٥، ١٧٨).
(٣) شرح التسهيل (٣/ ١٥).
(٤) انظر: المقتضب (٢/ ١٥٠).
(٥) مغني اللبيب (٦٠٤).
(٦) هذا عجز بيت لأبي طالب، صدره: ولقد علمتُ بأن دين محمد. شرح الكافية الشافية (٢/ ١١٠٧)، والتصريح (٢/ ٩٦).
(٧) **والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ** فحلا وأمهم زلاء منطيق**. البيت لجرير في ديوانه (٣١٣)،=

على أنه حال مؤكدة[1]. وهذا التضاد في كلام ابن هشام يحتاج مزيد بحث لتجليته؛ ولكنه ليس مجال بحثنا، ولعلي أفرد له بحثا مستقلا في قابل الأيام، إن شاء الله.

وخلاصة القول أنه ليس بالضرورة أن يكون التمييز لرفع الإبهام فقط، بل قد يأتي للتوكيد ولو لم يكن لعامله كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة:٣٦]، حيث جاءت كلمة (شهرا) تمييزا مؤكدا لقوله تعالى:﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ﴾؛ في حين أن عامله هو العدد (اثنا عشر)، فمع أنه أكد معنى الجملة السابقة له إلا أنه لا يمنع أن يكون مبيناً لعامله. وهذا مثل قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما. فـ (درهماً) تمييز مؤكد لـ (من الدراهم)، ولو لم نذكره لما احتجنا إليه في إتمام المعنى، والشواهد على هذا كثيرة.

وفي كل هذه المواضع جاء التمييز بعده مفردا منصوبا إلا في موضع واحد، فقد جاء جمعا منصوبا، وقد اختلف علماء اللغة والنحو حول إعرابه، فمنهم من عده تمييزاً، وهم قلة، وأغلبهم رأى خلاف ذلك، وقدر التمييز بمفرد منصوب، موافقا بذلك اضطراد القاعدة النحوية، وهو قول جمهور النحاة. وسوف أبسط القول في هذا الموضوع وأبين الآراء المختلفة فيه في المبحث الثاني من هذا البحث، إن شاء الله.

=وشواهد ابن عقيل (١٩٢).

(١) انظر: قطر الندى وبل الصدى (٢٦٤، ٢٦٥) ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى (٢٣٦).

المبحث الثاني

مطابقة العدد لمعدوده والتوجيه النحوي في قوله تعالى

﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ﴾ [الأعراف:١٦٠]

في هذه الآية ملحظان دار حولهما نقاش عريض، وتعددت فيهما آراء العلماء:

الملحظ الأول: العدد (اثنتي عشرة) مؤنث؛ في حين أن معدوده (أسباطا) مذكر، والقاعدة في العدد (اثني عشر) مطابقته لمعدوده، وهو هنا قد خالف معدوده.

الملحظ الثاني: المعدود، أو تميز العدد، (اثنتي عشرة) جاء في هذه الآية جمعا، وهو (أسباطا)، والقاعدة أن تمييز العدد (اثني عشر) يجب أن يكون مفردا، وهذا لم يتحقق في هذه الآية.

وقد تعددت أوجه تخريج هذين الملحظين في هذا النص القرآني بما يتوافق مع قواعد اللغة وشواهدها النحوية حتى عن طريق التأويل والتقدير لكي تسلم القاعدة النحوية، ولعلي أوجز أهم هذه الأوجه ثم أفصّل بعد ذلك، فمن هذه الأوجه:

١- رأى كثير من النحاة أن التمييز في هذه الآية محذوف لدلالة المعنى عليه، و(أسباطا) بدل من (اثنتي عشرة)، أو بدل من التمييز المحذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أسباطا.

٢- ومنهم من جعل كلمة (أسباطا) نعتا لموصوف محذوف، و(أمما) نعتا لأسباط، وأنث العدد تبعا للمعنى.

٣- وذهب بعضهم إلى أن (أسباطا) تمييز لـ (اثنتي عشرة)، أي جوّز أن يكون التمييز جمعا؛ ومنهم من عده تمييز؛ لكنه وقع موضع المفرد، والمراد أنه بمعنى (قبيلة) أو جماعة.

وسوف أسند هذه الأقوال لأصحابها عند ورودها مع محاولة الترجيح ما أمكنني ذلك.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الآية من الآيات التي أثار حولها المستشرقون بعض المزاعم الإشكالات اللغوية، وهذا الإشكال أو الزعم نابع من موقف عام عند المستشرقين وهو التشكيك في أن مصدر هذا القرآن إلهي، وإنكارهم أن يكون وحيا من عند الله، وقد أثاروا حول هذه الآية شبهة مجيء العدد (اثنتي عشرة) مؤنثا، وكان يجب أن يذكر، وأيضا مجي المعدود أو التمييز (أسباطا) جمعا، والأصل أن يكون مفردا. وفي ثنايا هذا البحث الرد الكافي على هذه الشبهة، وهناك عدد من الكتب التي ردت على هذه الشبهة وغيرها من الشُّبه في آيات أخرى، وسيرد ذكرها عند الاستشهاد بشيءٍ منها.

إعراب العدد (اثنتي عشرة) في الآية المذكورة:

ذكر أبو البقاء العكبري في إعراب العدد (اثنتي عشرة) وجهين: إما أن يكون مفعولا ثانيا، وإما أن يكون حالا، حيث قال: «قوله تعالى: (وقطعناهم اثنتي عشرة) فيه وجهان: أحدهما أن (قطّعنا) بمعنى صيّرنا، فيكون اثنتي عشرة مفعولا ثانيا، والثاني: أن يكون حالا؛ أي: فرقناهم فرقا»[(١)]. وقد مال السمين الحلبي إلى الوجه الثاني، حيث يقول: «الظاهر أن (قطّعناهم) متعدٍ لواحدٍ؛ لأنه لم يُضمّن معنى ما يتعدى لاثنين، فعلى هذا يكون (اثنتي) حالا من مفعول (قطّعناهم)، أي: فرقناهم معدودين بهذا العدد»[(٢)]. وأعرب أبو حيان العدد (اثنتي عشرة) حالا، وذكر الوجه الثاني الذي أجازه أبو البقاء العكبري وهو نصبه على أنه مفعول ثانٍ؛ إلا أنه قال: «ولم يعد النحويون (قطّعنا) في باب (ظننت)، وجزم به الحوفي فقال:

(١) التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٩٩).

(٢) الدر المصون (٥/ ٤٨٤).

(اثنتي عشرة) مفعول لـ (قطّعناهم)، أي: جعلنا اثنتي عشرة»[١]. وهذا المعنى يفهم من تفسير الزمخشري للفعل (قطعناهم)، إذ يقول: «(وقطّعناه): وصيرناهم قطعا، أي: فرقا، وميّزنا بعضهم من بعض؛ لقلة الألفة بينهم»[٢]. وهذا أيضا ما فهمه محي الدين الدرويش من كلام الزمخشري، ويشير إلى ذلك بقوله: «وجوز الزمخشري وأبو البقاء أن يكون قطعناهم بمعنى صيرناهم، فيكون اثنتي عشرة مفعولا به ثانيا»[٣].

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن العدد (اثنتي عشرة) أقرب إلى أن يكون حالا من أن يكون مفعولاً به ثانيا لعدة اعتبارات:

أولها: أن النحاة لم يعدوا الفعل (قطّعناهم) من أخوات (ظنّ) أو من بابها كما ذكر ذلك أبو حيان.

ثانيها: أن الفعل (قطّعناهم) اكتسب المبالغة من التضعيف، وهو الظاهر من معنى الآية، أي: كثرة التفريق والمبالغة فيه، ولا يبدو أن المقصود هو اكتساب التعدية من هذا التضعيف. وسياق الآية يدل على ذلك، حيث وردت كلمتان تدلان على الكثرة، وهما: (أمما) و(كل أناس). وعن المقصود من التشديد في قوله: (قطّعناهم) ورد في كتاب حقائق الإسلام ملمحا بلاغيا مفيدا، حيث يقول: " وهذا التشديد يفيد التكثير، أي كثرة التقطيع والتفريق، وهذا يناسبه بلاغة جمع (أسباطا أمما) لا إفرادها، والمعاني البلاغية من هذا النوع تُزال من أجلها كل الموانع والسدود، ولغة القرآن وبلاغته أوسع من قواعد اللغة وفنونها البلاغية[٤].

---

(١) البحر المحيط (٤/ ٤٠٥).

(٢) الكشاف (٢/ ٥٢٠).

(٣) إعراب القرآن الكريم للدرويش (٣/ ٦١).

(٤) حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين (١٩٢). وانظر مسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك (٦٢).

ثالثها: أن معنى الجملة قد اكتمل بقوله سبحانه: (قطّعناهم)، أي: ذُكر الفعل والفاعل والمفعول به، وتم المعنى الذي تدعو له الحاجة ولا غنى عنه؛ بل من تمام المعنى أن كل ما أتى بعد هذه الجملة لا نجد حاجة ملحة لذكره، فهو إما مفسرا أو مؤكدا، أو مبينا لمعنى وحال من سبق، والدليل على ذلك أن التمييز قد حُذف لدلالة الفعل عليه، لذلك أتى العدد هنا مبينا لحال تقطيعهم.

رابعها: أن الفعل (قطّعناهم) مضعف، ولو أردنا الزيادة على جملته بعد مفعوله لكان الأولى أن نزيدها مفعولاً مطلقا لا مفعولاً به ثانيا؛ لأن المعنى الأساسي قد اكتمل، ومثال ذلك لو قلت: (قطّعت الحبل)، لظهر لنا أن المعنى قد اكتمل، ولو أردنا الزيادة على الجملة لما خرجت تلك الزيادة عن توكيد لما سبق أو بيان نوع أو عدد، فنقول مثلاً: (قطعت الحبل تقطيعا)، وهذه كما نعلم هي أنواع المفعول المطلق لا المفعول به، وهذا يبرز لنا احتمالا ثالثا، وهو أن يكون العدد مفعولاً مطلقاً نائباً عن مصدره.

لذلك كله مِلتُ إلى أن العدد (اثنتي عشرة) حال من المفعول به للفعل (قطّعناهم) وليس مفعولا به ثانيا، وإن كان القول الثاني له وجاهته.

معنى كلمة (سِبط) في معاجم اللغة ومدلولاتها:

يحسن بنا قبل البدء في معرفة الأوجه الإعرابية لكلمة (أسباط) أن نُجَلِّي معانيها في لغة العرب؛ لأن الإعراب فرع المعنى، فإذا أدركنا المعنى بان لنا الوجه الإعرابي للكلمة.

ذكر الفيروزآبادي أن (السَّبَط) محركة هي الشجرة لها أغصان كثيرة، وأصلها واحد، وبالكسر: ولد الولد، والقبيلة من اليهود، وجمعه أسباط[1]. وقال ابن منظور: «قال أبو العباس: سألت ابن الأعرابي، ما معنى السِّبط في كلام العرب؟

(١) انظر: القاموس المحيط، مادة (سبط).

قال: السِّبط والسِّبطان والأسباط خاصة الأولاد، والـمُصاصُ منهم، وقيل السبط واحد الأسباط وهو ولد الولد، ابن سيدة: السبط ولد الابن والابنة»[(١)].

وقال الزجاج: «قال بعضهم: السبط القرن الذي يجيء بعد قرن، والصحيح أن الأسباط في ولد إسحاق بمنزلة القبائل في ولد إسماعيل»[(٢)]، ثم ذكر أن (الأسباط) مشتق من السَّبَط وهو نوع من الشجر ترعاه الإبل، فجعل إسحاق بمثابة شجرة، وإسماعيل كذلك، وختم بقوله: «وكذلك يفعل النسّابون في النسب يجعلون الوالد بمنزلة الشجرة، ويجعلون الأولاد بمنزلة أغصانها»[(٣)]. ويضيف السمين الحلبي معنىً آخر لهذا الاشتقاق، حيث يقول: «واشتقاقهم من السبط وهو التتابع، سموا بذلك لأنهم أمة متتابعون ... وقيل للحسنين: سبطا رسول الله ﷺ لانتشار ذريتهم، ثم قيل لكل ابن بنت (سبط)»[(٤)]. وذكر ابن عطية نقلا عن غيره أن السبط كلمة عبرانية معرّبة[(٥)]. وذهب الزمخشري إلى أن (أسباطاً) بمعنى قبيلة[(٦)]، أي أن القبيلة فيها أكثر من سبط، وهذا تخريج وتأويل منه لكي يسوغ مجي التمييز جمعا في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ [الأعراف:١٦٠]، فكأن الجمع هنا جاء ليتسق مع مراد الآية وهو الكثرة، ويزيل الوهم المحتمل في كون الأسباط (اثنتي عشرة) فقط، بل هم أسباط كثير، وهذا ملحظ بلاغي معتبر.

وردَّ عليه ابن مالك في شرح التسهيل بقوله: «ولا بأس برأيه هذا لو ساعده استعمال، لكن قوله: كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة أن السبط

(١) لسان العرب، مادة (سبط).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٨٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٨٣).
(٤) الدر المصون (٢/ ١٣٨).
(٥) انظر: المحرر الوجيز (٢/ ٤٦٦).
(٦) انظر: الكشاف (٢/ ٥٢١). وانظر المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن (٣٢).

في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب، فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة أسباطا: قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة، فلا يصح كونه تمييزا»[(١)]، وهو أيضا ما ذهب إليه أبو حيان في معرض رده على الزمخشري[(٢)].

إعراب لفظة (أسباطا) و(أمما) ومدى توافقهما مع العدد قبلهما:

سنذكر تحت هذا العنوان الأوجه الإعرابية للفظتي: (أسباطاً) و(أمما) في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف:١٦٠].

لقد أوجب النحاة إفراد تمييز العدد المركب، فلا يجوز مجيء تمييزه جمعا، يقول أبو حيان: «وإفراد التمييز المنصوب في باب العدد لازم عند الجمهور، وأجاز الفراء أن يكون جمعا»[(٣)].

ومن قول الجمهور ما ذهب إليه الأخفش من أن (أسباطا) في هذه الآية صفة لموصوف محذوف يعرب بدلاً من العدد (اثنتي عشرة)، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، حيث يقول: «أراد اثنتي عشرة فرقة، ثم أخبر أن الفِرَق أسباط، ولم يجعل العدد على الأسباط»[(٤)]. ويعني بقوله: «ولم يجعل العدد على الأسباط»، أي: أن كلمة (أسباطا) ليست تمييزاً للعدد. وقد خالفه ثعلب، إذ يرى أن الكلام قائم على التقديم والتأخير، قال الأزهري: «وقال أبو العباس: هذا غلط، لا يخرج العدد على غير الثاني؛ ولكن الفِرَق قبل (اثنتي عشرة)، حتى تكون (اثنتي عشرة) مؤنثة على ما قبلها؛ كأنه قال: قطَّعناهم فِرَقاً اثنتي عشرة، فيصبح التأنيث لما تقدم»[(٥)]. وهذا رأي البغوي في تفسيره، إذ يقول:

(١) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٣).
(٢) انظر: البحر المحيط (٤/ ٤٠٥).
(٣) البحر المحيط (١/ ٣٩١).
(٤) معاني القرآن (١/ ٣٣٩).
(٥) تهذيب اللغة (١٢/ ٣٤١، ٣٤٢).

«وفي الكلام تقديم وتأخير تقديره: وقطّعناهم أسباطا أمما اثنتي عشرة»[١].

وتبع الزجاجُ الأخفشَ، وقدر المعنى: قطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطا، وذكر أن أسباطاً من نعت فرقة، ثم قال: «كأنه قال جعلناهم أسباطا، وفرقناهم أسباطا، فيكون (أسباطا) بدلا من (اثنتي عشرة)، وهو الوجه، وقوله: (أمما) من نعت (أسباطا)»[٢]، فالزجّاج هنا يجيز أن تكون (أسباطا) نعت لـ (فرقة)، أو بدلا من (اثنتي عشرة)، وتبعه في ذلك الفارسي[٣].

وأصحاب هذا الرأي يرون جواز حذف التمييز، يقول أبو حيان: «ويجوز حذف التمييز إذا قُصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدل عليه، ويجوز أن تبدل من التمييز»[٤]، ثم ذكر الآية: ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾، وبيّن أن (أسباطا) بدل من (اثنتي عشرة)، وتمييزها محذوف تقديره: اثنتي عشرة فرقة، وقد حُذف التمييز هنا ونابت عنه صفته[٥].

وهذا ما ذهب إليه كثير من النحاة كالنحاس[٦]، وابن الأنباري[٧]، ومكي بن أبي طالب[٨]، والعكبري[٩]، وابن هشام[١٠]، والسمين الحلبي[١١]، وغيرهم.

(١) تفسير البغوي (٢/ ٣٠٠).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٨٢، ٣٨٣).
(٣) الدر المصون (٥/ ٤٨٦).
(٤) ارتشاف الضرب (٤/ ١٦٣٦).
(٥) انظر: الخصائص (٢/ ٣٧٩)، والتأويل النحوي في القرآن (١/ ٣٢٩).
(٦) انظر: إعراب القرآن (٢/ ١٥٦).
(٧) البيان في غريب إعراب القرآن (١/ ٣٧٦)، وانظر النحو القرآني (٣٧٠).
(٨) انظر: مشكل إعراب القرآن (٣٠٣).
(٩) انظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٩٩).
(١٠) انظر: أوضح المسالك (٤/ ٢٥٧).
(١١) انظر: الدر المصون (٥/ ٤٨٤).

وقد قال به الحوفي[(١)]، حيث جوّز حذف التمييز، وقدر المعنى: اثنتي عشرة فرقة أسباطا، وجعل (أسباطا) نعتا لـ (فرقة) المحذوفة، وعدّ (أمما) نعتا لـ (أسباطا)، وأنث العدد (اثنتي عشرة) مع أنه واقع على مذكر وهو (أسباط)؛ لأنه قدره بمعنى مؤنث، أي: (فرقة) أو (أمة)، واستشهد بقول الشاعر[(٢)]:

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذَودٍ لقدْ جارَ الزمانُ على عيالي

حيث قدر معنى (أنفس)، وهي مؤنثة بـ (رجال) فجعل العدد مخالفا لمعدوده، وأورد أيضا قول الشاعر[(٣)]:

وإنَّ كلاباً هذهِ عشرُ أبطنٍ وأنتَ بريءٌ من قبائلِها العشرِ

فقدر المعنى: عشر قبائل، مفردها قبيلة، أي راعى المعنى دون اللفظ، فالمعنى مؤنث واللفظ مذكر.

ولعلنا نلحظ أن التمييز المحذوف المقدر بـ (فرقة أو أمة) قد وُصف بجمع وهو (أسباطا) مع كونه مفردا، وله نظير في كلام العرب كما يقول السمين الحلبي: «ونظير وصف التمييز المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى، قول الشاعر[(٤)]:

فيها اثنتانِ وأربعونَ حلوبةً سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ

فوصف (حلوبة)، وهي مفردة لفظا، بـ (سودا) وهو جمع مراعاةً لمعناها، إذ المراد بها الجمع»[(٥)].

وقد فُهم من كلام الفراء أن (أسباطا) تمييز، حيث أجاز مجيء التمييز جمعا، قال أبو حيان بعد أن تكلم عن أنواع العدد: «وذهب الفراء إلى أنه يجوز ان يُفَسَّر ذلك

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٤٠٥)، والدر المصون (٥/ ٤٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ٤٦٢).
(٢) البيت للحطيئة، وهو في ديوانه (٣٩٥)، والأغاني(٢/ ١٤٤)، والإنصاف (٢/ ٧٧١).
(٣) البيت للنواح الكلابي، وهو في الكتاب (٢/ ٢٧٤)، والخصائص (٢/ ٤١٧).
(٤) البيت لعنترة، وهو في ديوانه (١٩٣)، وانظر: المفصل لابن يعيش (٣/ ٥٥).
(٥) الدر المصون (٥/ ٤٨٦).

كله بالجمع فتقول: أحد عشر رجالاً، وثلاثون رجالاً، وأجاز بعضهم: عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا، قاصداً أن لكلٍ منهم عشرين درهما»[١]. وقال ابن مالك: «قلت: وهذا إذا دعت الحاجة إليه فاستعماله حسن، وإن لم تستعمله العرب، لأنه استعمال لا يفهم معناه بغيره»[٢]، وذكر السيوطي أن الفراء خرّج (أسباطا) على هذا القول[٣]. وأرجع الفراء تأنيث العدد (اثنتي عشرة) للنعت الذي بعده، حيث يقول: «لأن بعده أمم، فذهب التأنيث إلى الأمم»[٤].

وذهب الزمخشري المذهب نفسه، حيث عدَّ (أسباطاً) تمييزا، لكنه يرى أن هذا الجمع قد وقع في موضع المفرد، أي أن أسباطا جاء بمعنى (قبيلة)، وأن كل قبيلة أسباط لا سبط[٥]، وعلل ذلك بقوله: «فإن قلت: مميز ما عدا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعا؟ وهلا قيل: اثني عشر سبطا؟

قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقا؛ لإن المراد: وقطّعناهم اثنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطا موضع قبيلة، ونظيره من الرجز[٦]: بين رماحَي مالك ونهشل»[٧].

ورد عليه ابن مالك وأبو حيان وغيرهما بأن قوله: كل قبيلة أسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة[٨]. وقد بينت هذا سابقاً عند الحديث عن معنى (السبط) في اللغة.

---

(١) ارتشاف الضرب (٢/ ٧٤١).

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٣).

(٣) انظر: همع الهوامع (٢/ ٢٧٢) ، والمساعد (٢/ ٦٨).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣٩٧).

(٥) وهو قول الخضري أيضا. انظر: حاشية الخضري على شرح بن عقيل (٢/ ١٣٨).

(٦) هو من الرجز وصدره: تبقلت في أول التبقل. وهو لأبي النجم العجلي العمدة (٢/ ٤١٣)، الخزانة (٢/ ٣٩٠).

(٧) الكشاف (٢/ ٥٢١).

(٨) انظر: شرح التسهيل (٢/ ٣٩٣)، والبحر المحيط (٤/ ٤٠٥).

أما الرجز الذي ذكره: بين رماحي مالك ونهشل، فقد قال عنه أبو حيان: «وقوله: ونظيره بين رماحي مالك ونهشل. ليس نظيره؛ لأن هذا من تثنية الجمع، وهو لا يجوز إلا في الضرورة، وكأنه يشير إلى أنه لو لم يُلحظ في الجمع كونه أريد به نوع من الرماح لم يصح تثنيته، كذلك هنا لُحظ في الأسباط -وإن كان جمعاً- معنى القبيلة فميز به كما يميز بالمفرد»[(١)].

و(أمما) عند الزمخشري بدل من (اثنتي عشرة)، وتقدير المعنى: وقطعناهم أمما، ثم علل ذلك بقوله: «لأن كل أسباط كانت أمة عظيمة، وجماعة كثيفة العدد، وكل واحدة كانت تؤم خلاف ما تؤمه الأخرى، لا تكاد تأتلف»[(٢)].

ورجح الدكتور محمد هنادي رأي الفراء بجواز مجيء التمييز جمعا؛ وعلل ذلك بأن ظاهر الآية يدعو إلى جعل كلمة (أسباطا) تمييزا من العدد (اثنتي عشرة)[(٣)]. وقد سبقه بالإشارة إلى هذا الشيخ خالد الأزهري، حيث قال بعد أن ذكر رأي الفراء: «وظاهر الآية يشهد له»[(٤)]، مع أن الأزهري ذكر في صدر كلامه أن (أسباطا) ليس بتمييز؛ لأنه جمع، وإنما هو بدل من (اثنتي عشرة)، وهو رأي الشلوبين[(٥)].

وابن مالك له في إعراب هذه الآية وتخريجها رأيان:

الرأي الأول: أشار في شرح الكافية إلى أنه لا حذف للتمييز في هذه الآية، وأن (أسباطا) هو التمييز، وأن الذي رجح حكم التأنيث في (أسباطا) هو ذِكْرُ (أمما) بعده، أي فلما نُعت التمييز بما هو مؤنث ترجح جانب التأنيث، فـ (أسباطا) وُصِف

(١) البحر المحيط (٤/ ٤٠٥).

(٢) الكشاف (٢/ ٥٢١). وانظر نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٣/ ١٣٧).

(٣) انظر: ظاهرة التأويل في إعراب القرآن (١٤٧).

(٤) التصريح (٢/ ٤٦٢).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٤٦١).

بـ (أمما) وهو جمع (أمة)، وهي مؤنثة. وذكر أن هذا مثل ترجيح التأنيث في كلمة (شخوص) بسبب ذكر (كاعبان ومعصر) بعدها، وذلك في قول الشاعر[(١)]:

فكانَ مِجنّي دونَ من كنتُ أتقي ثلاثُ شُخوصٍ كاعبانِ ومِعصَرُ

حيث رجح جانب التأنيث في كلمة (شخوص) مع أن مفردها مذكر وهو (شخص)؛ وذلك بسبب ذكر (كاعبان ومعصر) بعدها، وهما مؤنثان، أي: هنَّ كاعبان ومعصر، فكنى بالشخوص عن النساء، والقياس أن يقول: ثلاثة شخوص، بتأنيث (ثلاثة) حتى تخالف المعدود[(٢)].

قال ابن هشام: «فأما قوله: «ثلاث شخوصٍ كاعبان ومِعصر»، فضرورة، والذي سهل ذلك قوله: (كاعبان ومعصر)، فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد، ومع ذلك فليس بقياس، خلافاً للناظم»[(٣)].

الرأي الثاني: ذكر في شرح التسهيل أن (أسباطا) بدلٌ لا تمييز، حيث يقول في معرض رده على الزمخشري حين عدَّ (أسباطاً) تمييزاً، وأنه بمعنى (قبيلة): «فعلى هذا معنى قطعناهم اثنتي عشرة أسباطا: قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، فأسباط واقع موقع قبائل لا قبيلة، فلا يصح كونه تمييزا، وإنما هو بدل والتمييز محذوف»[(٤)]. وهذا القول كما هو صريح وواضح مخالف لما ذكره في "شرح الكافية".

يتبين لنا من خلال ما سبق أن كلمتي: (أسباطا) و(أمما) في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف:١٦٠] قد اتخذت عدة أوجه إعرابية: فكلمة (أسباطا) منهم من عدّها تمييزا للعدد (اثنتي عشرة)، وقال بهذا الرأي

(١) البيت لعمر ابن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٠٠)، وانظر: الأشباه والنظائر (٥/ ٤٨، ١٢٩).

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية (٣/ ١٦٦٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٣١٦، ٣٢٣)، وشرح التصريح (٢/ ٤٥٢، ٤٦١، ٤٦٢).

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٥١، ٢٥٧).

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٣٩٣).

الفراء والزمخشري، وهو أحد قولي ابن مالك، وهناك من قال بأنها بدل من (اثنتي عشرة)، وهذا قول جمهور النحاة، ومن ضمنهم الزجاج وابن مالك في القول الآخر.

ومن العلماء من ذكر بأنها نعت للتمييز المحذوف المقدر بـ (فرقة) أو (أمة)، وذكر هذا الحوفي والزجّاج، ومنهم من عدّها بدلاً من التمييز المحذوف المقدر، وهذا الرأي ذكره السمين الحلبي وغيره، وقد بينت مواطن هذه الأقوال في مصادرها سابقاً.

أما كلمة (أُمما) فمنهم من عدّها نعتا لـــ (أسباطا) كالحوفي والعكبري والزجاج وابن مالك، ومنهم من قال بأنها بدل من (أسباطا)، أي بدل بعد بدل، وقال بهذا أبو حيان والدرويش، وغيرهما، ومنهم من ذكر أنها بدل من (اثنتي عشرة) بتقدير: (وقطعناهم أمما)؛ لأن كل سبط كانت أمة عظيمة، وقال بهذا الزمخشري وغيره. وقد أحلت هذه الأقوال إلى مصادرها في سياق البحث.

وكل هذه الأقوال مقدرة ومأخوذة في عين الاعتبار؛ لأنها صدرت عن علماء كبار، لهم قدرهم، ولهم صلة وثيقة بلغة العرب، بل هم أقرب للغة منّا؛ ولكنني هنا عندما أُبدي رأياً فهو ليس من باب التنقص من أقوالهم، بل هو من باب الترجيح للأقوال التي استندت على كلام العرب والقياس الصحيح، ولم تجنح كثيرا إلى التأويل.

فالقول بأن (أسباطا) تمييز مرجوح؛ لأن المقرر في قواعد اللغة أن تمييز العدد (اثنتي عشرة) يكون مفردا، وهذا جمع، وأيضا يكون موافقا لمعدوده، وهذا قد خالف معدوده، فهو مذكر، والعدد (اثنتي عشرة) مؤنث. حتى وإن قُدِّر أن هذا الجمع (أسباطا) وقع في موضع المفرد فهو متكلف.

وأما القول بأن الكلام قائم على التقديم والتأخير، كأنه قال: وقطّعناهم فِرَقاً

اثنتي عشرة أسباطا، وأن التأنيث في العدد معتمد على ما تقدم ولا يحتاج الكلام لتمييز = فهذا قول اعتمد على تقدير محذوف، ثم على تأويل تقديم وتأخير لا يحتمله النص، وهو لا يبعد كثيرا عن القول الذي سبقه، وقد قال أبو حيان عن هذه الأقوال: «وهذه كلها تقادير متكلفة»(١).

والذي يترجح عندي -والله أعلم- أن قول الجمهور هو الأظهر؛ لموافقته لما اطَّرد من قواعد اللغة، حيث عدَّ التمييز مفرداً محذوفا؛ لأن القياس يتطلب ذلك، وجعل (أسباطا) بدلا من العدد (اثنتي عشرة)، والتقدير: (وقطّعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطا). وسواء كان (أسباطا) بدلا من العدد أو نعتا للتمييز المحذوف أو بدلا منه فكلها معانٍ متقاربة، وتقبلها العربية، ويقبلها سياق الكلام. وكذلك الحال بالنسبة لكلمة (أمما)، فهي مقبولة أيضا إن عُدَّت بدلا من العدد، أو نعتا لـ (أسباطا) أو بدلا منه، أي بدلا بعد بل، فكلها تحتملها العربية وتتوافق مع سياق الكلام. ويكون العدد قد اكتسب تأنيثه مما لحقه، سواء من التمييز المؤنث المحذوف، أو من الصفة أو البدل (أمما).

وإن كان هناك من أبدى ملاحظة حول جعل (أسباطا) بدلاً من العدد (اثنتي عشرة)، وهي أنه في حال البدل التام أو ما يسمى بالمطابق، عند حذف المبدل منه ووضع البدل مكانه يكون المعنى في الغالب مطابقا لما كان عليه قبل الحذف، في حين أنه هنا، قد فقدنا كمية العدد ولم تظهر في البدل (أسباطا)، وهذا ما أشار إليه الشيخ خالد الأزهري، حيث يقول: «والقول بالبدلية من (اثنتي عشرة) مشكل على قولهم: إن المبدل منه على نية الطرح غالبا. ولو قيل: وقطّعناهم أسباطاً، لفاتت فائدة كمية العدد، وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه»(٢).

(١) البحر المحيط (٤/ ٤٠٦).

(٢) التصريح (٢/ ٤٦٢)، إعراب القرآن للدرويش (٣/ ٦٣).

ويبدو لي أن نية الطرح لا تعني الاستغناء عن المبدل منه بالكلية وإلغاؤه والإعراض عنه، وإنما المراد: إحلال البدل مكان المبدل منه مع استقامة الجملة معنىً ولفظا، وأن العامل قد كُرر وصار البدل مستغنيا ومستقلاً عن المبدل منه غالبا، أي: لا يمكن أن يجمع بين البدل والمبدل منه في عامل واحد، وإنما يكرر العامل بنفس اللفظ أو ما يماثله في المعنى.

وقد ذكر الصبان في حاشيته عن الزمخشري قوله: «مرادهم بكون البدل في نية طرح الأول أنه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه، كالتأكيد والصفة والبيان، لا إهدار الأول»[(١)]، ويقول ابن يعيش: «وقول النحويين: (إنه في حكم تنحية الأول) الذي هو المبدل منه، ووضع البدل مكانه، ليس ذلك على معنى إلغائه وإزالة فائدته؛ بل على معنى أن البدل قائم بنفسه، وأنه معتمَد الحديث، وليس مبيناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت»[(٢)]، ومنهم[(٣)] من يرى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه.

أما من جهة المعنى فليس بالضرورة المطابقة، بل يستحسن الإضافة على معنى المبدل منه، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا﴾ [الجاثية:٢٨]؛ حيث زاد في الجملة الثانية معنى لم يرد في الأولى، لهذا أرى أنه ليس بالضرورة أن يظهر معنى المبدل منه كاملاً في البدل المطابق؛ بل قد يأتي بيانٌ وإيضاحٌ في البدل لم يذكر في سابقه. وعليه فإنه إذا لم تظهر كمية العدد (اثنتي عشرة) في البدل (أسباطا) فلا يعني هذا أن نخرجه من دائرة البدلية؛ لأن مدلول البدل أوسع من ذلك.

---

(١) حاشية الصبان (٣/ ١٠٧٧).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٦٣٣).

(٣) هذا ظاهر قول سيبويه، واختاره ابن مالك. انظر: الكتاب(١/ ١٥٠)، شرح التسهيل (٣/ ٣٣٠، ٣٣١).

الخاتمة

قام هذا البحث بتقصي آراء العلماء حول قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، ومعرفة وجه تأنيث العدد (اثنتي عشرة)، مع أن معدوده (أسباطا) مذكر. وكذلك معرفة الإعراب الراجح في كلمة: (أسباطا).

وفي ختام هذه البحث ظهرت بعض النتائج التي لا ندعي أن الدراسة قد تفردت بها جميعا؛ ولكن يكفي أنها قد خرجت ببعض الفوائد، التي يجدر بنا أن لّا نغفلها، ومنها:

أولاً: تناولَتْ هذه الدراسة موضوعا شريفا ذا قيمة، اكتسب شرفه من شرف القرآن، شأنه شأن أي بحث في هذا الباب.

ثانياً: جمعَتْ آراء متفرقة في هذا الشأن، سهلت على القارئ أن يلمَّ بشتات الموضوع.

ثالثاً: أسهبَتْ وشرحَتْ ما أخل به الإيجاز، وفي المقابل أوجزَتْ ما شعبه الإطناب في بعض الآراء أو الجزئيات.

رابعاً: أبرزَتْ جهود العلماء السابقين، ومدى حرصهم، وتفانيهم في خدمة كتاب الله، ولجوئهم إلى التأويل والالتفاف على القاعدة تعظيما لكلامه.

خامساً: رجحَتْ بعض الآراء على بعض بناءً على أدلة ومعطيات معتبرة.

سادساً: بينَتْ أن كلام الله عز وجل مع إعجازه وعلوِّه على كلام البشر؛ إلّا أنه جاء متسقا مع قواعد العربية، ومبنيا على نسق كلام العرب، وهذا هو منبع الإعجاز؛ ولذلك كان العلماء يحتكمون في تأويله، وتوجيه قراءاته إلى قواعد اللغة وشواهدها النحوية.

سابعاً: أزالت غموضاً كان يكتنف تأنيث العدد (اثنتي عشرة) في الآية السابقة، وعدم مطابقته لمعدوده. وإن كان هذا الغموض موجوداً عند غير المتخصصين، أو

عند من لم يطلع على تفاصيل المسألة.

هذه بعض النتائج العامة، أما النتائج الخاصة بجزئيات الدراسة فمنها:

أولاً: بينت الدراسة أن الجزء الأول من العدد (اثنا عشر) معرب، ولا يجوز الجمع بينه وبين معدوده، وما ورد منه في كلام العرب فهو إما لضرورة شعرية أو شذوذ في الكلام.

ثانياً: أظهرَتْ أنه لا يجوز إضافة العدد (اثنا عشر) إلى ما بعده.

ثالثاً: رصدَتْ وجمعَتْ المواضع التي ذُكر فيها العدد (اثنا عشر) في القرآن، وهي خمسة مواطن، ثم بينَتْ إعراب العدد ومعدوده بالتفصيل في كل موضع.

رابعاً: ذكرت الدراسة وجهين إعرابيين للعدد (اثنتي عشرة) في هذه الآية، فهو إما حال، أو مفعول به ثانٍ، ورجحت أن يكون حالا؛ لعدة اعتبارات مذكورة في موضعها من البحث.

خامساً: بينت الدراسة أن تمييز العدد (اثنا عشر) مفرد، ولا يكون جمعا، كما عدَّه بعض النحاة.

وهو في هذه الآية مفرد محذوف، تقديره: (فرقة أو أمة)، ولا يعد (أسباطا) تمييزا للعدد، بل هو بدل منه، أو صفة له أو لتمييزه المحذوف. وقد مالت الدراسة إلى ترجيح هذا الرأي استنادا إلى بعض الحيثيات المرصودة في موضعها.

سادساً: أشارت الدراسة إلى مسألة خلافية، وهي مجيء التمييز للتوكيد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، فضلا عن مجيئه أصلاً لرفع الإبهام، ورجحت أن التمييز يأتي في الأصل لرفع الإبهام؛ أي مبيناً لعامله، وإن كان قد جاء في هذه الآية مؤكداً، فهذا التوكيد للجملة التي سبقته، وليس لعامله، بل هو بالنسبة لعامله: (اثنا عشر) جاء مبينا لا مؤكدا.

سابعاً: ألمحت الدراسة إلى أن لابن مالك رأيين متضادين في مسألة مجيء (أسباطا) تمييزا. وقد أشار إلى ذلك بعض النحاة، ولعل هذا يحتاج مزيد بحث في دراسات لاحقة.

التوصيات:

- الكلام حول إضافة العدد لمعدوده، أو مطابقته له واسع ومتشعب، ويستحق أن يفرد ببحث يستقصي آراء العلماء فيه، ويبين الراجح من المرجوح.

- في الدراسات الأدبية والإنسانية ينبغي عدم الجزم بوجود إجابة متفردة أو رأي وحيد لحل مشكلة البحث، وأنه هو الذي توصل إليه الباحث، بل يمكن النظر إليه على أنه رأي يحتمل الخطأ، وغيره آراء تحتمل الصواب.

- التوصية بمداومة النظر في كتب معاني القرآن وتفسيره وإعرابه، ففيها علم غزير لا ينضب وموضوعات تستأهل البحث.

- التوصية باستجلاء مسألة مجيء التمييز مؤكدا لعامله؛ لأن فيه خلافا بين علماء النحو، فهل يكون بذلك تمييزا أم حالا؟

- الربط بين الجانب البلاغي والقاعدة النحوية، كما هو الحال في اعتبار (أسباطا) تمييز مع كونه جمعا، وهذا لم ترجحه الدراسة؛ لكن دلالة الآية على معنى الكثرة تقرب مجيء التمييز جمعا؛ ليتوافق مع مدلول الآية ولو جانَب القاعدة، وهذا ملمح بلاغي دقيق يجعل الدلالة مهيمنة على القاعدة.

- لابن مالك رأيان متضادان في كتابين مختلفين حول إعراب لفظة (أسباطا)، فمرة يعده تمييزا، ومرة أخرى يعده بدلا، والحال نفسه نجده عند ابن هشام، حيث فُهم من كلامه في موضع أن التمييز لا يكون إلا مبيناً لعامله ورافعا لإبهامه، وفي موضع آخر يشير إلى أنه مؤكد لما سبقه في الجملة، فهل لهذا نظائر؟ وهل هو من

باب تغيّر رأي العالم بعد تقدمه في العلم، كما هو الحال عند الفقهاء، فهذه المسألة في ظني موطن تقَصٍ وبحث.

-نحتكم كثيرا في قواعد النحو إلى الشواهد الشعرية، وقد يكون في كلام العرب المنثور سعة ومندوحة، بدلا من التضييق الذي يكتنف الكلام الأدبي أو الأبيات الشعرية المحكومة بالوزن والقافية، وهذا ما يمكن التوصية بمزيد نظر فيه.

فهرس المصادر والمراجع

١- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجي (مطبعة المدني)، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٢- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

٣- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٤- **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، محي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط٦، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥- **الأغاني**، أبو فرج الأصفهاني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٦- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، كمال الدين أبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٧- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت _ لبنان، بدون تاريخ.

٨- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود ومجموعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٩- **البيان في غريب إعراب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٩هـ - ١٩٧٢م.

١٠- **التأويل النحوي في القرآن**، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، ط١ - ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١١- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، بلا تاريخ.

١٢- **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٣- **التصريح بمضمون التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

١٤- **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، عبد الله بن صالح الفوزان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٤، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٥- **تفسير البغوي**، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٦- **تهذيب اللغة**، أبو منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة المؤسسة المصرية العامة، مصر، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٧- **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، محمود صافي، مراجعة لينة الحمضي، دار الرشيد، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

١٨- **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، محمد بن عفيفي الخضري، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

١٩- **حاشية الشمني على شرح الدماميني على مغني اللبيب**، أبو العباس أحمد بن محمد الشّمني، دار البصائر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٠- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، محمد بن علي الصبان، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢١- **حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين**، عبد الصبور مرزوق وآخرون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٢٣- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.

٢٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

٢٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م.

٢٦- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط٣، بلا تاريخ.

٢٧- ديوان الحطيئة، تحقيق نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.

٢٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، بيروت - لبنان، ط٣، ٢٠١٢م.

٢٩- ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٣٠- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق حسن حمد، إشراف أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٣١- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٢- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، إحياء التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٣- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، وبيروت، ط١، ١٩٨٢م.

٣٥- شرح المفصل، ابن يعيش، تحقيق أحمد السيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بلا تاريخ.

٣٦- شواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد، دار اللغات، القاهرة، ط٢، ١٩٦٤م.

٣٧- صحيح البخاري – مختصر الزبيدي – تحقيق صلاح الدين الحمصي، دار المنهاج، جدة، ط٢، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

٣٨- ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد عبد القادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٩- عصمة القرآن وجهالات المبشرين، إبراهيم عوض، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٤٠- العمدة، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٤١- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

٤٢- قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٢م.

٤٣- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٤٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، جار الله الزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض،ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤٥- لسان العرب، ابن منظور، طبعة دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

٤٦- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٤٧- **مسائل التركيب والإعراب بين الزمخشري وابن مالك**، سعد حمدان الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣٠- ٢٠٠٩م.

٤٨- **المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم**، آدم بمبا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠١٥م.

٤٩- **مشكل إعراب القرآن**، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٠- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٥١- **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٥٢- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق لزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، **ابن هشام**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٥٤- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، بلا تاريخ.

٥٥- **المقرب**، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٨٦م.

٥٦- **النحو القرآني قواعد وشواهد**، جميل أحمد ظفر، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥٧- **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، لأبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٥٨- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٣٥١
المقدمة	٣٥٢
المبحث الأول: مكونات العدد (اثنا عشر، واثنتا عشرة) وإعرابه	٣٥٥
مكونات العدد (اثنا عشر)	٣٥٥
إعراب العدد (اثنا عشر واثنتا عشرة) وتمييزه	٣٥٨
إعراب التمييز بعد العدد (اثنا عشر)	٣٦٠
المبحث الثاني: مطابقة العدد لمعدوده والتوجيه النحوي في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾	٣٦٥
إعراب العدد (اثنتي عشرة) في الآية المذكورة	٣٦٦
معنى كلمة (سِبط) في معاجم اللغة ومدلولاتها	٣٦٨
إعراب لفظة (أسباطا) و(أمما) ومدى توافقهما مع العدد قبلهما	٣٧٠
الخاتمة	٣٧٩
التوصيات	٣٨١
فهرس المصادر والمراجع	٣٨٣
فهرس الموضوعات	٣٨٨